

خارطة القوى الحزبية في العراق بعد عام 2003 (دراسة نظرية)

م.د. : محمد باسم حمزة شبر

Mohammedbas@hilla-unc.edu.iq

كلية الحلة الجامعة الأهلية - قسم القانون

الملخص

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على خارطة القوى الحزبية في العراق بعد عام 2003 كما يهدف الى التعرف على مفهوم الحزب السياسي كإطار نظري ومن ثم التعرف على الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها ومبادئها ونظامها الداخلي حيث تم التركيز على ثلاث فئات من الأحزاب هي الأحزاب الإسلامية والأحزاب القومية والأحزاب العلمانية وما هو دور تلك الأحزاب على الاستقرار السياسي وإداء الحكومة العراقية بعد عام 2003، حيث اعتمد المنهج النظري والمتمثلة بالمدخلات وهي الأحزاب السياسية والمخرجات المتمثلة بالنظم الداخلية والمبادئ التي يؤمن بها الحزب، حيث توصل الي مجموعة نتائج كان ابرزها أن جميع الأحزاب العراقية بمختلف التوجهات الإسلامية والعلمانية والقومية تعاني من ظاهرة الانشقاق والتشظى، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل ومنها العامل الشخصي والمتمثلة في الحصول على النفوذ داخل العملية السياسية لاسيما أن شعار أغلب النخبة السياسية في العراق هو المكاسب والنفع الشخصي، وقد يكون انشقاق الشخصي عن الحزب هو الصراع على زعامة الحزب نظراً لامتيازات التي يتمتع رئيس الحزب على الصعيد المادي والمعنوي، إذ تتصور النخبة السياسية أن من حق كل كتلة فازت بالانتخابات حتى لو كان الفوز على شكل مقعد أن تشارك في الحكومة واوصى البحث على الأحزاب السياسية العراقية بمختلف التوجهات الإسلامية والعلمانية ترك الصراعات على زعامة الحزب والمنازع الشخصية وان تكون العملية السياسية تنصدرها النخبة السياسية الفائزة بالانتخابات حتى لو كان الفوز على شكل مقعد ان تشارك في الحكومة على اساس الحق الدستوري .

Abstract

This research aims to shed light on the map of partisan forces in Iraq after 2003. It also aims to identify the concept of the political party as a theoretical framework, and then to identify political parties with their various orientations, principles and rules of procedure, where the focus has been on three categories of parties: Islamic parties, national parties, and political parties. Secularism and what is the role of those parties on political stability and the performance of the Iraqi government after 2003, where the systemic approach was adopted, represented by the inputs, which are the political parties and the outputs represented by the internal systems and the principles in which the party believes, where the research

reached a set of results, the most prominent of which was that all Iraqi parties of various Islamic orientations Secularism and nationalism suffer from the phenomenon of dissent and fragmentation, and the reason for this is due to several factors, including the personal factor of gaining influence within the political agent, especially since the slogan of most of the political elite in Iraq is personal gains and benefit, and personal splitting from the party may be the struggle for the leadership of the party. In view of the privileges that the party leader enjoys on the material and moral level, the political elite perceives that the right of every bloc that won the elections, even if the victory is in the form of a seat, to participate in the government. I recommend research on Iraqi political parties of various Islamic and secular orientations to leave conflicts over party leadership and personal benefits, and that the political process be led by the political elite winning the elections, even if winning is in the form of a seat. Participate in government on the basis of constitutional right.

المقدمة

وبعد تغيير النظام السياسي في عام 2003 برز في الساحة العراقية عدد كبير من الأحزاب السياسية، وانتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية المفرطة، وظهر إلى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب والحركات الجديدة، وكان ظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب رد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق، وظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب ذات توجهات إسلامية وقومية و علمانية، إلا أن هذه التعددية الحزبية المفرطة نتج عنه انشاقات شخصية وسياسية وفكرية مما أثر على العملية السياسية في العراق، إذ أخذت هذه الأحزاب في التزايد ويكون ذلك أما عن طريق الانشقاق عن الحزب الأصلي وتأسيس حزب جديد، أو الانضمام إلى حزب آخر، ويرجع ذلك إلى غياب المبادئ لدى الأعضاء الحزبيين وتقدم المكاسب والمنفعة الشخصية على حساب المنفعة الوطنية، وبهذا ولدت احزاب جديدة بنفس الايديولوجية والاهداف التي ولدت داخل الحزب الاصلي مع تغييرات بسيطة في هيكلية الحزب، وبالتالي فإن تلك الانشقاقات انعكست على صعيد المؤسسات الدستورية مما أثر على صنع السياسة العامة، وبالتالي عرفت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي.

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث ان الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 اصبحت تلجئ الى الاعتماد على الانتماءات لتحقيق اهدافها بدل من تاطير المواطن عن طريق افكارها وايدلوجياتها وبرامجها وهذا ما يمكن ان يؤدي في المحصلة الى خلل في عمل هذه الاحزاب التي اصبح خطابها يتوجه الى جزء من المجتمع وليس الى كل ابناء الوطن الواحد وهنا لا بد لنا من دراسة هذه الاحزاب ونشأتها وهيكلها التنظيمي للوصول الى معرفة ماهية هذه الاحزاب ومعرفة الخارطة الحزبية وتشكيلات هذه الاحزاب .

اهمية البحث

تتبع أهمية البحث من بيان أهمية الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية العراقية والمبادئ التي انطلقت منها فقد أصبحت هذه الأحزاب تؤدي دوراً أساسياً من خلال الانتماءات في ظل برامجها مستغلة عوامل عديدة لحشد التأييد الجماهيري ومن هذه العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في تهيئة الظروف المناسبة لنمو هذه الظاهرة هو العامل الجغرافي والمكاني والعامل الديني وطبيعة المجتمع العراقي الاثنية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

فرضية البحث

يتطلب البحث من فرضية مفادها ان الأحزاب السياسية في العراق وخاصة بعد عام 2003 تتوجه نحو الانتماءات التقليدية لغرض تحقيق اهدافها بحيث أصبحت تعتمد اعتماداً كاملاً في توجيه المواطن نحو الانتماءات الطائفية والاثنية والقبلية .

المبحث الاول : الأحزاب الدينية في العراق بعد عام 2003

إن ظاهرة التحزب الديني ظهرت بوادرها في بداية القرن العشرين، وكان التوجه السياسي والاجتماعي العام لهذه الأحزاب يهدف الى بناء المجتمع العراقي على أساس الدولة الإسلامية، غير أن الأحداث والظروف والتطورات المحلية جعل من تلك الأحزاب تعيد النظر بأيدولوجيتها وبرامجها السياسية، إذ شاعت لدى تلك الأحزاب قيم الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، ونبذ الطائفية ووحدة العراق، وستتناول في مايلي نشأة وتطور الأحزاب الدينية في العراق وسوف يتناول المبحث ثلاث مطالب المطلب الاول حزب الدعوة الاسلامي والمطلب الثاني حزب الاسلامي العراقي والمطلب الثالث حزب المجلس الاعلى الاسلامي المطلب الرابع حزب الفضيلة الاسلامي.

المطلب الأول: حزب الدعوة الإسلامية.

تعتبر الأحزاب السياسية ذات البعد الديني والتي تسير على النهج الإسلامي في طرق تأسيسها وكيفية عملها واحدة من بين الأحزاب التي برزت في الدولة العراقية، ولهذه الأحزاب السياسية مرجعية تأسيس ومبادئ عمل خاصة بها ويعتبر حزب الدعوة الإسلامية واحد من بين هذه الأحزاب السياسية نتعرف عليه في مايلي:

أولاً: نشأة حزب الدعوة الإسلامية.

تبلورت نظرية تأسيس حزب إسلامي حمل اسمه من طبيعة عمله وأهدافه "حزب الدعوة الإسلامية" واجتمعت النواة التأسيسية الأولى في يوم (17/ربيع الأول/سنة 1376 هـ 1957 م) وعقد الاجتماع الأول في مدينة كربلاء في دار إقامة المرجع الديني الراحل آية الله العظمى السيد "محسن الحكيم" الذي كان يقيم فيها عند زيارته لمدينة كربلاء، وتأسست النواة الأولى على شكل قيادة الحزب ثمانية أشخاص كان من بينهم السيد "محمد باقر الصدر"، السيد "محمد باقر الحكيم"، السيد "مرتضى العسكري"، السيد "محمد مهدي الحكيم"، السيد "طالب الرفاعي"، السيد "الحاج محمد صادق القاموسي"، السيد "عبد الصاحب الدخيل"، السيد "محمد صالح الأديب".(1)

ولقد استوحى مؤسسو الحزب، اسم الحزب استناداً إلى الآية الكريمة: << أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن>>(2)، وأيضاً انطلاقاً من الآية: << وقل هذا سبيلي أدعوا إلى سبيل الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين>>(3). وقد سمي بهذا الاسم استلهاماً من الغاية التي يتوخاها الحزب انطلاقاً من طبيعة الأهداف التي يريد تحقيقها أو المعايير التي يتحكم فيه ، فالدعوة للإسلام هي الهدف، أما الحزب فهو وسيلة تتلاءم مع طبيعة الأهداف التي تحيط به.(4)

ثانياً: الفكر السياسي لحزب الدعوة الاسلامي

أما الفكر السياسي لحزب الدعوة الإسلامية كما صاغه مؤسسه السيد "محمد باقر الصدر" فيمكن إجماله بالنقاط الآتية:⁽⁵⁾

- 1- الحاكمية لله وحده.
 - 2- الإنسان حر لا سيادة لإنسان على آخر أو طبقة أو لأية مجموعة بشرية عليه.
 - 3- إن الدولة ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان وأن الناس كانوا أمة واحدة في مرحلة الفطرة، وأن الدولة ما كان لها وجوداً ولا ضرورة إلى أن عرض حادث جديد، فقد نمت من خلال الممارسة الاجتماعية للحياة والمواهب والقبليات فنشأ الاختلاف وبدأ التناقض بين القوي الضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدد الحق وتضمن استمرار وحدة الناس بدلاً من أن تكون مصدراً للتناقض وأساساً للصراع والاستقلال، وأن مهمة الدولة وغايتها إيجاد موازين تحدد الحق وتجسد العدل.
 - 4- الإيمان بمبدأ الفصل بين السلطات، وأن الله تعالى مصدر السلطات والشريعة الإسلامية وهي التعبير الموضوعي عن ذلك فهي تحدد الطريقة أي يمارس بها هذه السلطات.
 - 5- انتخاب رئيس السلطة التنفيذية يجب أن يتم بترشيح المرجعية الدينية.
 - 6- أن الشعب العراقي هو المسئول عن المستقبل السياسي وإقامة الدولة الإسلامية في العراق. ويهدف حزب الدعوة إلى تغيير واقع المجتمع البشري إلى واقع إسلامي بتغيير المفاهيم والسلوك والأعراف والعلاقات على كل المستويات على أساس من العقيدة والرابطة الأخلاقية الإسلامية وإحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية، ولإنجاز مهمات الحزب وللوصول إلى أهدافه النهائية، اعتمد حزب الدعوة على أساس العمل المرحلي، انسجاماً مع سنة الله في تغيير المجتمعات والأمم .
- ### المطلب الثاني: الحزب الإسلامي العراقي.

يعتبر الحزب الإسلامي هو الآخر من بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، حيث يعتبر امتداد لجماعة الإخوان المسلمين كانت له عدة مساهمات في الساحة السياسية وسنتطرق لنشأة الحزب، وأهم أهدافه والمنهج الذي يتبعه في مايلي:

أولاً: نشأة الحزب الإسلامي العراقي.

يعد الحزب الإسلامي العراقي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين وامتداد لفكر مؤسسها "حسن البنا"، وفي أوائل العقد الخامس من القرن الماضي بدأت هذه الجماعة تسجل حضورها في الساحة العراقية⁽⁶⁾، وبلغ ذروته وفي 6 كانون الثاني 1960م عندما سمح الرئيس الأسبق "عبد الكريم قاسم" بإطلاق الحرية الحزبية بعد أن أصبح قانون الجمعيات نافذاً ومعمول به، وفي 2 شباط 1960م، أقدم الحزب على تقديم طلب إلى وزارة الداخلية لإجازة حزب سياسي يسمى الحزب الإسلامي العراقي⁽⁷⁾، وأجيز العمل في 26 نيسان 1960م من وزارة الداخلية العراقية، وعقد مؤتمره الأول في العراق في 1960/7/29م⁽⁸⁾، إذ أن تشكيل الحزب الإسلامي جاء كرد فعل لموقف الأحزاب والتيارات العلمانية وللحفاظ على التراث والقيم الإسلامية التي تهددت بفعل إسهام الشيوعيين وبقوة على مؤسسات الجمهورية الأولى مع "عبد الكريم قاسم"⁽⁹⁾.

وقد كان للحزب الإسلامي في تلك الفترة مبادرات لمحاربة النعرات الطائفية حيث بدأ بتشكيل وفود عديدة لزيارة النجف وكربلاء ومقابلة العلماء وفي مقدمتهم سماحة (السيد محسن الحكيم)، كما شكل أعضاء الحزب اتصال بين سماحة الشيخ "أمجد الزهاوي" أمام أهل السنة وسماحة "السيد محسن الحكيم"، حيث قام أعضاء الحزب بمقابلة الأخير عدة مرات، وتم طرح العديد من قضايا الأمة الرئيسية⁽¹⁰⁾، لكن الأمر لم

يدم طويلاً فسرعان ما تم اعتقال قيادات وأعضاء الحزب البارزين، على أثر إصدار الحزب مذكرة انتقد فيها الحكومة والنظام العراقي آنذاك بزعامة "عبد الكريم قاسم"، فأغلق مقر الحزب في بغداد ومن ثم حرم من العمل على أثر صدور بيان، وحله في 17 آذار 1961م، وبذلك تحول الى العمل السري، وبعد استيلاء حزب البعث على السلطة عام 1968م غادرت مجموعة كبيرة من قيادات الحزب العراق، وأوقف الإخوان المسلمين تنظيمهم في 5 نيسان 1971م.⁽¹¹⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي للحزب الإسلامي العراقي.

ويتألف الهيكل التنظيمي للحزب الإسلامي من المؤتمر العام وهو أعلى سلسلة في الحزب وأهم وظائفه المصادقة على المنهاج والنظام الداخلي والتقرير السياسي والمالي وخطته في العمل، وله حق حل الحزب أو دمج مع حزب آخر بموافقة ثلثي أعضائه، ومن بعد المؤتمر العام يأتي مجلس الشورى وهو أعلى مؤسسة قيادية للحزب بين مؤتمرين وتكون قراراته ملزمة بالأغلبية المطلقة، ويكون مسؤولاً أمام المؤتمر العام ومن أهم وظائفه انتخاب الأمين العام للحزب من بين أعضائه بالأغلبية المطلقة، وصياغة مسودة المنهاج والنظام الداخلي وانتخاب أعضاء المكتب السياسي وانتخاب أمين سر للحزب، ومن ثم يأتي المكتب السياسي وهو الجهاز التنفيذي الأول والمشرف على شؤون المكاتب المختصة والمؤسسات التابعة للحزب، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الشورى، ومن مهماته متابعة شؤون الحزب السياسية والمالية والإدارية وتنفيذ الخطط ومتابعة شؤون المكاتب وقرارات مجلس الشورى وتحديد المواقف السياسية للحزب، وإصدار بيانات بصدد الأحداث والقضايا، ويحق لأعضائه التحدث باسم الحزب والتصريح بمواقف معينة تجاه الأحداث في إطار السياسة العامة للحزب.⁽¹²⁾

ويعد الأمين العام المسؤول الأول في الحزب، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الشورى، ومن مهماته رئاسة اجتماعات مجلس الشورى والمكتب السياسي، وتعيين مستشارين له ويختارهم من بين أعضاء مجلس الشورى أو المكاتب أو غيرهم من المختصين في الشؤون المتنوعة، وله حق استدعاء أي عضو أو جهاز أو مسؤول أية مؤسسة، وله حق التوقيع على عقوبة التجديد أو الفصل لأي عضو، ويرجح الجانب الذي فيه الأمين العام عند تساوي الأصوات في مجلس الشورى والمكتب السياسي، ويتألف الهيكل التنظيمي للحزب من عدة مكاتب ومنها مكتب الإعلام، مكتب العلاقات، المكتب الإداري والمالي، مكتب المنظمات المهنية والجماهيرية، مكتب حقوق الإنسان، مكتب الدراسات والتخطيط والمتابعة، مكتب التنظيم، وأخيراً مكتب الدعوة والإرشاد، ووفقاً لمنهاج الحزب الإسلامي ونظامه الداخلي، فإن العضوية في الحزب مفتوحة للمسلمين كلهم، وهو يدين أشكال التفرقة العنصرية والمذهبية والطائفية.⁽¹³⁾

المطلب الثالث: حزب المجلس الأعلى الإسلامي.

على غرار الأحزاب السياسية الإسلامية ينتهج المجلس الأعلى الإسلامي نفس النهج ويظهر هذا من خلال تسميته، وهو من الأحزاب التي نشأت وتطورت من منطلق إسلامي يقوم على مختلف المبادئ والتعليمات الإسلامية وستتناول في مايلي نشأته وتطوره ومبادئه المختلفة.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب المجلس الأعلى الإسلامي.

بعد إعدام المرجع الديني "السيد محمد باقر الصدر" في نيسان عام 1980م، وما أدى الى خلق فراغ كبير في قيادة الحركة الميدانية والسياسية للساحة الإسلامية العراقية، وكذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية (1980م لغاية 1988م)، فضلاً عن تصاعد وتيرة التصفيات لرموز التحرك الإسلامي من علماء دين ومتقنين، كان لابد من إيجاد بديل قيادي للساحة الإسلامية العراقية بمستوى الأهداف والطموحات، وبعد جهود مضيئة ومداولات مستمرة بين جميع أطراف الساحة السياسية والعلمية العراقية، أعلن آية الله الشهيد

"السيد محمد باقر الحكيم" في مؤتمر صحفي موسع في طهران تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وكان ذلك في 17 تشرين الثاني 1982م.⁽¹⁴⁾

وكان الغرض من تأسيسه كما جاء في بيان التأسيس (أن يكون كياناً قيادياً لأداره الثورة الإسلامية في العراق يستمر في عمل مسؤولياته حتى الإطاحة بالنظام الدكتاتوري، ثم يترك الأمر بعد ذلك للشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي المناسب له)، كما جاء بنظامه الداخلي ما يحدد طبيعته (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: كيان سياسي عراقي إسلامي يضع نفسه بمثابة الإطار الذي يفتح على كافة الأحزاب والتنظيمات والشرائح العراقية والإسلامية خاصة، ويعمل في ظل المرجعية الدينية السياسية المتصدية للشأن العراقي باتجاه الأهداف الدائمة والمرحلية).⁽¹⁵⁾

ويطلق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في أطروحته الفكرية من مصادر الثقافة الإسلامية بشكل عام، وأطروحات وأفكار السيد "محمد باقر الحكيم" بشكل خاص، لاسيما أن الأحزاب والحركات التي شاركت في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية كانت مستمرة في تثقيف أعضائها بالثقافة الخاصة بها، ومنذ عقد الثمانينيات حتى الوقت الراهن أصبحت أطروحات وأفكار السيد "محمد باقر الحكيم" القاعدة الفكرية الرئيسة التي يستند إليها المجلس في حركته السياسية داخل المجتمع الإسلامي.⁽¹⁶⁾

حرص المجلس الأعلى ومنذ انطلاسته على الاهتمام بأوضاع المعارضة العراقية ومحاولة العمل على دعم مشروعها ووحدتها، وعلى هذا الأساس ساهم في إقامة مؤتمرات سياسية، واشترك في معظم المشاريع الداعية الى التنسيق والتعاون بهدف إيجاد إطار مشروع واحد للمعارضة، يعكس وحده موقف الشعب العراقي في مواجهة النظام (السابق)⁽¹⁷⁾، ومما شجّعه على ذلك الدعم المادي والمعنوي الإيراني الذي حظي به في أثناء وجوده في إيران في زمن المعارضة، فقد ظل الكيان الإسلامي العراقي الوحيد المرعى من قبلها، فضلاً عن الاعتراف الإيراني بأن المجلس الأعلى هو الممثل للتحرك العراقي المعارض، وإنه يمثل وجهة النظر الإيرانية وأجندتها، بينما لا تجد القوى الأخرى موقفاً لها إلا عبر بوابة المجلس، لهذا خرج العديد من تلك القوى من إيران مثل حزب الدعوة الإسلامية الذي اتخذت قيادته من لندن ودمشق مقراً لها.⁽¹⁸⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب المجلس الأعلى الإسلامي:

ويتكون الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى من الهيئة العامة التي من أهم أعمالها انتخاب أعضاء الشورى وإقرار سياسات وخطوط عمل المجلس، ورئاسة المجلس الأعلى التي تمثل أعلى سلطة تنفيذية، ومن صلاحيات رئيس المجلس تمثيل المجلس الأعلى في الأمور السياسية الهامة داخل العراق وخارجه، ورئاسة مجلس الشورى المركزية، وينتخب الرئيس من قبل الشورى المركزية، وتمثل الشورى المركزية الهيئة القيادية ومركز القرار، ومن أهم واجباتها اقتراح خطوط العمل العامة في المجالات المختلفة، والمصادقة على الأنظمة الداخلية لتشكيلات المجلس والنظام الداخلي للهيئة العامة ووضع الخطط والبرامج التفصيلية لتطبيق خطوط العمل العامة المقررة في الهيئة العامة، والمكاتب التي تمثل الجهاز التنفيذي للمجلس، ومن أهمها المكتب السياسي الذي يقوم بإدارة النشاط الدبلوماسي للمجلس والمكتب الثقافي، ومكتب تنظيم الأمة. فضلاً عن إصدار المجلس الأعلى صحيفة أسبوعية (الشهادة) لتكون ناطقة عنه.⁽¹⁹⁾

المطلب الرابع: حزب الفضيلة الإسلامي.

يعتبر حزب الفضيلة الإسلامي من الأحزاب حديثة النشأة في العراق حيث ارتبط ظهوره مع انهيار النظام القديم وفتح باب التعددية الحزبية سنة 2003، لكنهم سرعان ما اندمج في الحياة السياسية، وأوجد له مكان

ووضع لنفسه عدة مبادئ وأهداف وعمل على تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع وستتناول في هذا المطلب نشأة الحزب ومبادئه ونظراته للنظام السياسي في العراق.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب الفضيلة الإسلامي.

تأسس حزب الفضيلة الإسلامي في أيار 2003م، بوصفه امتداداً لجماعة الفضلاء التي أسسها "الشيخ اليعقوبي" لتكون إطاراً مؤسساتياً واحداً يجمع كلمة المرجعيات الدينية، دعت الى دور في السياسة والمجتمع، بما يعطيها صفة ولاية الفقهاء، مثل مسؤوليتها في كتابة الدستور، وتحدد شكل الحكم، واختيار المؤهلين لإدارة الدولة، تعيين القضاة، بمعنى أنها المشرف على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كذلك استقطاب وتنظيم المجتمع في كيان حزبي وذراعها السياسي أي ممثلها في العملية السياسية، فتفاعل حزب الفضيلة الإسلامي مع الواقع السياسي العراقي الراهن ليس تفاعلاً وقوعياً استسلامياً وإنما تفاعل قائم على أساس التعاطي مع الواقع السياسي في ضوء مفرداته وبيان منافذ استغلال هذه المفردات وفرض خريطة جديدة من المفردات السياسية.⁽²⁰⁾

أما فيما يخص مبادئ الحزب فيمكن أجمالها بالآتي:⁽²¹⁾

1- إن حزب الفضيلة الإسلامي هو حزب إسلامي عراقي يطرح نفسه في ساحة الصراع السياسي لجميع المسلمين العراقيين.

2- لخصوصية المجتمع العراقي، وموقع العراق الجغرافي فإن الحزب يدعو لبناء دولة قانونية ودستورية.

3- إن الثروات التي يتمتع بها العراق هي حق للعراقيين جميعاً.

4- الديمقراطية هي حق لأفراد في الاشتراك في إدارة وتنظيم شؤون المجتمع.

5- الجيش ضرورة من ضرورات الدولة مهمته الدفاع عنها وعن سيادتها وليس له التدخل في الشؤون السياسية لها. أما أهداف الحزب هي:⁽²²⁾

1- نشر الفضيلة في المجتمع ومنع الفساد والانحراف، وإيصال العناصر ذات الكفاية والنزاهة الى المواقع المسؤولة في إدارة البلد على جميع المستويات، والارتقاء بمستوى الوعي والثقافة والعلم لدى أبناء المجتمع، وتحقيق العدالة في الأمة واستقرار الأمن وإنعاش الوضع الاقتصادي.

2- الحفاظ على وحدة البلد وتركيبته الاجتماعية واستقلاله، وتوفير الحقوق والحريات لجميع فئات الشعب وطوائفه وأعراقه، ووضع دستور للبلد يضمن النقاط أعلاه ولا يتقاطع مع الشريعة، والحوار مع جميع التيارات الممثلة لفئات الشعب والانفتاح عليها، وتنسيق المواقف تجاه القضايا العامة مع الأحزاب والحركات الإسلامية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب الفضيلة الإسلامي.

ويتألف حزب الفضيلة الإسلامي من أمانة عامة وهيئة سياسية، وأبرز ما يميزه هو الأسلوب المركزي في الإدارة، كونه يدار من خارج الحزب وليس من داخله، إذ يؤدي "الشيخ محمد اليعقوبي" دور القائد العام للحزب، ويمتلك دون غيره كل المفاتيح، كما إن له سيطرة في تعيين وإزاحة كامل أعضاء الأمانة العامة ونواب رئيس الحزب، وكل ما يملكه رئيس الحزب هو مساحة ضيقة للعمل يسمح له اليعقوبي بالتحرك ضمن نطاقها، ويؤمن حزب الفضيلة الإسلامي بأن نظام الحكم المناسب للعراق هو نظام ولاية الفقيه، بعد أن تطرح الرؤية السياسية والفكرية لولاية الفقيه على الاستفتاء الشعبي، فإن تقبلها الشعب فيجب الأخذ به⁽²³⁾، وأن لم تترسخ القناعة لديهم فإن الحزب سيتعامل بإيجابية مع أية حكومة عراقية ديمقراطية منتخبة وعادلة، وأن تؤمن بالتعاقب السلمي للسلطة وأن تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع العراقي والشريعة الإسلامية⁽²⁴⁾، ولأجل التوافق مع المرحلة المعاصرة قبل الحزب بالنظام النيابي ولكن بشرط أن يؤطر إسلامياً من خلال النصوص الدستورية.⁽²⁵⁾ وبشأن مسألة الفيدرالية، فإن حزب الفضيلة يؤيد فيدرالية الكرد بحدودها الحالية الرسمية، لخصوصية المسألة الكردية وتعقيدها أولاً، ولأنها حالة قائمة على أرض الواقع ثانياً، ولأن الفيدرالية لكردستان تحول دون تقسيم العراق ثالثاً، بينما لا يؤيد تطبيق الفيدرالية في مناطق أخرى من العراق لأنه لا يرى فيها أي مصلحة للشعب العراقي، ويدعو للاكتفاء باللامركزية الادارية في الوقت الحاضر، التي تهيب مقدمات العمل بالفيدرالية.⁽²⁶⁾

رغم أن حزب الفضيلة الإسلامي حزب حديث النشأة والتأسيس إلا أنه سرعان ما اندمج في مختلف العمليات السياسية كدخوله للبرلمان ضمن قائمة الائتلاف الموحد إلا أنه كان له أسلوبه الخاص في كسب قاعدة جماهيرية خاصة في البصرة، حيث يعتبر من بين الأحزاب الإسلامية التي رحبت وقبلت بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات، كما يسعى لتجسيد فكرة الفضيلة في المجتمع والابتعاد عن الفساد والانحرافات الأخلاقية المختلفة التي من شأنها تدمير وتشثيت المجتمع العراقي.

المبحث الثاني: الأحزاب العلمانية العراقية.

تعتبر الأحزاب العلمانية من بين الأحزاب السياسية التي تساهم في العملية السياسية في العراق بأيدولوجياتها العلمانية، وكغيرها من الأحزاب فقد عانت هذه الأحزاب في فترة الحكم الديكتاتوري قبل التعددية الحزبية لسنة 2003، إلا أنها عاودت الأحزاب العلمانية نشاطها السياسي رغم التباين الذي عرفته من حيث القاعدة الشعبية، وسنتطرق فيما يلي إلى الأحزاب العلمانية وأهم المبادئ التي تعمل على تحقيقها.

المطلب الأول: الحزب الشيوعي العراقي.

يعتبر الحزب الشيوعي من الأحزاب العراقية القديمة نوعاً ما نظراً لتاريخ تأسيسه، إلا أن هذا الحزب لم يبقى على حاله بل عرف عدة تغييرات سواء على مستوى القيادات أو مستوى الأهداف وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي عاشها الحزب والتي أثرت عليها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتأسيس الحزب الشيوعي الإسلامي وأهم الأهداف التي تبناها.

أولاً: نشأة وتأسيس الحزب الشيوعي العراقي.

تأسس الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ 31 آذار 1934م، في بغداد على يد "يوسف سلمان يوسف" بوصفه تنظيمياً موحداً للشيوعيين العراقيين، أطلق عليه اسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" الذي أبدل في تموز 1935م ليصبح اسمه "الحزب الشيوعي العراقي"، من الأسباب المباشرة التي دفعت الشيوعيين لتأسيس تنظيم سياسي لوحدتهم هو تجميد نشاط الحزب الوطني من قبل زعيمهم "جعفر أبو التمن"، الذي أدى إلى خلو الساحة السياسية آنذاك من أي حزب معارض للنظام الملكي، وكذلك المقاطعة الشهيرة لشركة بغداد النور والكهرباء المملوكة للبريطانيين التي بدأت من 5 كانون الأول 1933م ولغاية 2 كانون الثاني 1934م، والتي جمعت الشيوعيين لأول مرة مما دفعهم إلى إنضاج مشروع تنظيمي واحد يجمعهم، باسم الحزب الشيوعي العراقي.⁽²⁷⁾

ساند الحزب انقلاب 14 تموز 1958م، ودعمه عبد الكريم قاسم في بداية حكمه، إلا إن تورط الحزب في المصادمات الدموية في المسيب والديوانية وكركوك، جعل قاسم يتوجس من الشيوعيين خيفة وخطراً، وفي السبعينات دخل الحزب الشيوعي مع حزب البعث في إطار ما سمي بالجبهة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى كشف جميع خيوطه التنظيمية وسهل عملية الانقضاض على كوادره من قبل حزب البعث المنحل مما

أدى الى غيابه عن العمل السياسي منذ السبعينات حتى عام 1991م، إذ أشرت مع جميع فصائل المعارضة العراقية لإسقاط نظام صدام حسين.⁽²⁸⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب الشيوعي العراقي.

ويتألف الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي من هيئات الحزب العليا ومنظمات الحزب ولجانها القيادية، وتتألف الهيئات العليا من (المؤتمر الوطني) للحزب وهو أعلى هيئة للحزب وفيه يتقرر الخط السياسي العام ومن خلاله تنتخب القيادة، والمجلس الحزبي (الكونغرس)، و(اللجنة المركزية) التي تكون مسؤولة عن مجمل نشاطها أمام الحزب ومؤتمره الوطني وتقوم اللجنة بانتخاب المكتب السياسي، و(المكتب السياسي) الذي يعمل على تنفيذ قرارات اللجنة المركزية وهو مسؤول أمامها، و(سكرتير اللجنة المركزية) الذي يمثل لجنة الحزب المركزية ومكتبها السياسي أمام جميع منظمات الحزب وأمام الرأي العام وهو المسؤول عن تطبيق قراراتها وإدارة وتنظيم أعمالها، و(لجنة الرقابة المركزية) التي تتابع وتدقق التقيد ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي وتنفيذ سياسة الحزب من قبل الجميع (هيئاته ومنظماتها)، و(لجنة الشؤون المالية) التي تنفذ سياسة الحزب المالية، أما منظمات الحزب واللجان القيادية تتكون من المنظمات الأساسية والمنظمات الفرعية، والمنظمات المحلية وأخيراً الخلية الحزبية التي تمثل نواة الحزب الأساسية وحلقة اتصاله الرئيسة بال جماهير.⁽²⁹⁾

ويسعى الحزب الشيوعي العراقي على تحقيق جملة من الأهداف أهمها: ⁽³⁰⁾

1- إزالة آثار وعواقب الدكتاتورية الداخلية والخارجية، وأعمار البلاد وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وحماية الطبقة العاملة والشغيلة عموماً، وتطوير القوى المنتجة في الريف عن طريق تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمختلطة والحكومية الكبيرة وحماية العمال الزراعيين وحماية المستهلكين من الارتفاع الحاد بأسعار المواد الضرورية وأجور السكن والنقل والخدمات.

2- تأمين الرعاية الصحية المجانية، وإعادة النظر في نظام التعليم، وإعادة بناء القوات المسلحة وإقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي وحقه في الوحدة الوطنية، وتعديل قانون الأحوال الشخصية والارتفاع بدور ونشاط وحياة الشبيبة والطلبة، ومعالجة الآثار المدمرة لحروب النظام والظواهر السلبية في العلاقات العربية.

وبعد عملية التغيير في العراق عام 2003م، أجرى الحزب الشيوعي العراقي مجموعة من التغييرات في منظومته الفكرية وخطابه السياسي، ولهذا الشأن يقول الأمين العام للحزب الشيوعي "**السيد حميد مجيد موسى**": >> إن الركود مرفوض منهجياً لدينا، على الشيوعيين مواكبة الحياة وعندما قررت بعض الأحزاب الشيوعية عدم التحرر عانت من فترة ركود وجمود عقائدي على كل الأصعدة. هذه الأخطاء على الشيوعيين التخلي عنها والتجدد في فكرهم ونظرتهم مع الجديد الذي يرفضه العصر وإلا سيكونون بعيدين عن التطور، والأهم لا بد أن تخضع السياسة الى التغيير لكي تكون فعالة <<.⁽³¹⁾

المطلب الثاني: حزب حركة الوفاق الوطني العراقي.

تعتبر حركة الوفاق الوطني حديثة النشأة نسبياً، التي أسست في التسعينات خارج الدولة العراقية، فهي من الأحزاب العلمانية، لها نظرتها الخاصة حول الأوضاع السياسية في العراق، ولها أهداف ومبادئ تسعى لتحقيقها من أجل المساهمة في حل مختلف الأزمات على مستوى الدولة وسنتناول في ما يلي تأسيس حركة الوفاق العراقي وهيكلها التنظيمي ومختلف الأهداف التي تبنتها.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب حركة الوفاق الوطني العراقي.

تأسست حركة الوفاق الوطني العراقي في المملكة العربية السعودية يوم 27 شباط 1991م مع أن انطلاقتها الرسمية كانت من بيروت شهر آذار 1991م من خلال اللقاء الأول للمعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، وكان معظم مؤسسي الوفاق من البعثيين السابقين والمقيمين في أوروبا وخصوصاً لندن فضلاً عن بعض الضباط السابقين المقيمين في المملكة العربية السعودية، ومن أهم رموز هذه الحركة "صلاح الشبخلي"، "صلاح عمر العلي"، "تحسين معلة"، "أياد علاوي".

وقد انتخب الأعضاء المؤسسين للحركة أصغرهم سناً هو "أياد علاوي" أميناً عاماً للحركة، وبدت هذه الحركة على مدى الأشهر الخمسة الأولى من عمرها وكأنها قادرة على تعبئة وحشد المعارضة ضد نظام صدام، وقد تلقت دعماً من مختلف الدول الإقليمية، وتعد هذه الحركة من الحركات الناشطة سياسياً وإعلامياً، وبعد انتفاضة آذار 1991م في العراق والتحق عدد كبير من الضباط العراقيين إلى الوفاق، كما أصدر الوفاق جريدة باسم (بغداد) صدر عددها الأول في 21 كانون الأول 1990م تطبع في لندن ودمشق وبعد سقوط النظام السابق أخذت تصدر من بغداد.⁽³²⁾

ارتكزت حركة الوفاق الوطني أساساً على الانتفاضة بالصد من الزمرة الحاكمة والإيمان بضرورة أسقاط الدكتاتورية وإقامة بديل ديمقراطي يضمن للعراق الحرية والسيادة الوطنية وإشراك الشرائح العراقية الأوسع في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي وتداول الحكم بالأسلوب الديمقراطي، ولم تتغير ظروفات الحركة السياسية والفكرية حتى بعد إعلان التأسيس العلني⁽³³⁾، وتسعى هذه الحركة وحسب ما جاء في ميثاقها إلى إقامة نظام ديمقراطي دستوري يكرس وحدة العراق، أرضاً وشعباً ويصون سيادة البلاد، ويقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية ويضمن تداول السلطة سلمياً وفقاً لاتجاهات الاقتراع السري المباشر من الشعب ويرد الاعتبار للشعب بوصفه مصدراً لشرعية الحكم.⁽³⁴⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب حركة الوفاق العراقي.

أما الهيكل التنظيمي لحركة الوفاق الوطني العراقي، فإنه تتألف الحركة من أربع هيئات هي:⁽³⁵⁾

1- الأمين العام:

هو المسؤول والموجه والناطق باسم الحركة والمعبر عن مواقفها وسياستها الداخلية والخارجية وأهم وظائفه إعداد التقرير السياسي وجدول الأعمال لاجتماع الأمانة العامة ودعوة الأمانة العامة الى الاجتماع الدوري، ويرأس اجتماعات الأمانة العامة وهيئات الحركة كافة ويشرف على المالية، وكذلك على الحوار المتعلق ببناء الدولة العصرية ومؤسساتها ودفع العملية السياسية.

2- الهيئة القيادية:

وتسمى بالقيادة المركزية التي تنتخب من الهيئة العامة من بين أعضائها ومن مهماتها تحليل الوضع السياسي وتستنشر آفاق المستقبل، وتقر الخطوط الاستراتيجية لسياسة الحركة على الأمانة ومن ثم تنفيذ التعليمات التي تصدرها الأمانة العامة لتطبيق البرنامج يجسد الخطة الاستراتيجية للحركة، وتقر تعديل النظام الداخلي للحركة بأغلبية ثلثي الأعضاء على أن تتم المصادقة على التعديل من الهيئة العامة.

3- الهيئة العامة أو المؤتمر الوطني:

تبحث في اجتماعها السنوي والتقرير السياسي الذي يقدمه الأمين العام عن الأمانة ويصادق عليه، وتبحث الميزانية العامة التي يقدمها الأمين المالي عن الأمانة العامة وتصادق عليها. وتصادق بالأغلبية المطلقة على اقتراحات تعديل النظام الداخلي التي تقدمها القيادة المركزية.

4- الهيئة الاستشارية:

التي تكون مهمتها محصورة في متابعة العملية السياسية ونشاطات الدولة ومؤسساتها المختلفة وتشرف على التواصل مع موظفي الحركة في قطاعات الدولة المدنية والمؤسسات التشريعية وتقوم كذلك بمراقبة السلطات في الدولة العراقية وتقوم بتقديم تقريرها ورؤيتها للأمين العام.

وتستند حركة الوفاق الوطني في مسيرتها النضالية الى مجموعة من المفاهيم والثوابت الديمقراطية واضعة نصب أعينها تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل بـ:⁽³⁶⁾

1- حماية الوحدة الجغرافية للعراق وعدم السماح بأي تدخل في شؤونه الداخلية، والعمل بصدق على تحقيق ديمقراطية حقيقية وسن قوانين تحترم حقوق الإنسان طبقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تتضمن الحرية التامة لكل المعتقدات السياسية.

2- العمل على تحقيق استقلالية تامة للنظام القضائي عن السلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة بما يضمن حقوق متساوية لكل العراقيين بصرف النظر عن القومية والدين والثقافة والانتماء السياسي.

3- العمل على عودة العراقيين الذين هاجروا قسراً وهربوا جراء بطش نظام صدام وتشجيع الحكومة الجديدة على إنشاء قانون جديد للجنسية يضمن كامل الحقوق للمواطنين، وأعاد النظر في القوانين السابقة كافة التي ألحقت الأضرار بالمواطنين العراقيين وتعويضهم.

المطلب الثالث: حزب المؤتمر الوطني العراقي.

يعود تاريخ تأسيس هذا الحزب الى فترة التسعينات فهو من بين الأحزاب الحديثة النشأة، يعتبر من بين الأحزاب التي كانت معارضة وبشدة للنظام السابق، تأسس ونشط هذا الحزب خارج العراق وكان ذلك قبل سنة 2003، ليعود بعدها ليزاول نشاطه داخل العراق وستتعرف في مايلي عن الحزب ونشأته وتأسيسه وأهم المبادئ والأهداف التي تبناها.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب المؤتمر الوطني العراقي.

على أثر فشل مؤتمرات المعارضة العراقية في طهران ودمشق وبيروت والرياض ولندن ما بين عامي 1990م و1991م، بالإضافة الى ما كانت تعانيه حركات المعارضة من فراغ القيادة، بادر "أحمد الجلبي" بفكرة مؤداها تأسيس مؤتمر وطني يجمع جميع فصائل المعارضة العراقية ويوحدها، وبالفعل أثمرت محاولاته الحثيثة عن عقد مؤتمر في فيينا في حزيران 1992م، أطلق عليه (المؤتمر الوطني العراقي) الذي تم توسيعه في مدينته صلاح الدين بكرستان العراق في أيلول 1992م، ليشكل البداية الحقيقية لانطلاقة المؤتمر الوطني.⁽³⁷⁾

ونتيجة لانفراد "أحمد الجلبي" بإدارة المؤتمر الوطني وبالقرار داخله، ناهيك عن الشكوك التي تحيط بمصادر تمويل المؤتمر، توالى الانسحابات والاستقالات من المؤتمر حتى شملت جميع فصائل المعارضة العراقية، إلا إن الجلبي لم يرفع الراية البيضاء، فقد أستطاع مع من تبقى من أعضاء المؤتمر الوطني ومؤيديه من إعادة تشكيله كحزب وبدعم أمريكي، كما كان من أوائل العائدين الى العراق بعد اندلاع الحرب في آذار 2003م، وفي مقدمة من شارك في مؤتمر الناصرية للمعارضة العراقية في 15 نيسان 2003م، كما ساهم "أحمد الجلبي" بتأسيس البيت الشعبي ودعا الى تأسيس حلف سياسي بين العراق وسوريا وتركيا وإيران يدعى (حلف الإقليم الرابع)، وهو حلف يضمن التعاون على مختلف الأصعدة بين الأطراف الأربعة ويحقق المنافع للجميع.⁽³⁸⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب المؤتمر الوطني العراقي.

وتألفت هيكلية المؤتمر الوطني من المجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي الجمعية الوطنية، إذ تم اختيار أعضاء المجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي من قبل الجمعية الوطنية وبالتوافق، وكان المؤتمر الوطني من أبرز الداعين لإقامة فيدرالية الجنوب في العراق. (39)

ولقد عقد المؤتمر سلسلة من المباحثات تبنى خلالها عدة أهداف منها: (40)

1- الحرص على خلق توازنات بين الكتل البرلمانية لإنقاذ العراق من حالة والتشظي والانقسام وإحداث تغييرات ملموسة في معادلات الأزمة التي تعيشها البلاد.

2- الحرص العميق على العمل المشترك لإعادة هياكلية الدولة وبناء مؤسساتها على أسس صحيحة وسليمة. كما أعلن المؤتمر الوطني العراقي انضمامه الى تحالف عراقيون من أجل تحقيق أهدافهم السياسية والبرلمانية.

من خلال ما سبق نخلص الى أن المؤتمر الوطني العراقي هو حزب انبثق عن جماعة كانت معارضة للنظام صدام حسين حيث تأسس خارج الدولة العراقية لكنه واصل نشاطه بعد فتح مجال التعددية الحزبية في العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق، نظريا يعمل الحزب على تطبيق عدة أهداف ويسعى لتجسيدها على ارض الواقع منها العمل على التغيير والتحول المنهجي في الساحة الوطنية انطلاقا من الشعب باعتبار موضوع التغيير حيث أن التغيير يبدأ منه وينتهي إليه، أما على المستوى فهو يعتبر كغيره من الأحزاب العلمانية التي تعرف نوع من الضعف على المستوى السياسي نظرا لضعف القاعدة الشعبية لديهم وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا.

وعليه فبالرغم من وجود عدد من الأحزاب العلمانية ضمن الساحة السياسية العراقية، إلا أنها لا تتمتع بأداء سياسي قوي ومؤثر في توجيه الأحداث وصياغة ملامح المشهد الحزبي في العراق، ذلك أن هذه الأحزاب ضعيفة بمعظمها وليس لديها رصيد شعبي أو امتداد تنظيمي بالإضافة الى هجرة وانقسام الطبقة الوسطى العراقية التي تمثل الركيزة الأساسية لهذا النوع من الأحزاب بوصف الأخيرة هي التعبير السياسي الأبرز لهذه الطبقات، فضلاً عن إن هذه الأحزاب في معظمها صغيرة ومشتتة وغير قادرة على تشكيل تحالفات فيما بينها وتنسيق جهودها إزاء الأحداث المتسارعة بسبب التناحرات بين أطرافها. (41)

حيث تعاني هذه الأحزاب العلمانية من عدة نقاط سلبية تعكس على أدائها منها ضعف القاعدة الشعبية والتي تعتبر من أكثر نقاط القوة بالنسبة لأي حزب كما تعتبر بمثابة الدوافع والمحفزات للأحزاب السياسية للعمل أكثر من أجل إرضاء وتوسيع قاعدتها الشعبية، كما ينقصها عامل التنظيم سواء على مستوى الأحزاب أو على مستوى تسيير البرامج والأهداف التي تتبناها، كما تعاني هذه الأحزاب من الانقسامات الأمر الذي يضعفها، ويجعلها في كل مرة أمام إعادة هيكلة الحزب وأعضاءه.

المبحث الثالث: الأحزاب القومية العراقية.

تعدد الإيديولوجيات في العراق نتج عنه تعدد الأحزاب السياسية في العراق، حيث تتبنى الأحزاب برامج وأهداف انطلاقا من إيديولوجياتها ومبادئها التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع، وتعتبر الأحزاب القومية واحدة من الأحزاب السياسية التي نشطت في الساحة السياسية لاسيما بعد الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي متبينة عدة برامج كغيرها من الأحزاب الأخرى تنطوي تحت شعار النضال الوطني وخدمة الدولة العراقية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث لمختلف الأحزاب القومية نشأتها وأهم المبادئ التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: الحزب الديمقراطي الكردستاني.

يحتل الحزب الديمقراطي الكردستاني الريادة باعتباره أول حزب سياسي كردي، له مسار طويل في النضال السياسي نظراً لتاريخ تأسيسه، تبنى في طرحه مجموعة من المبادئ القومية الشعبوية التي تمثل الفئة الكردية بالدرجة الأولى، وعمل في مساره على تحقيق وتجسيد الديمقراطية وستعرف في مايلي على الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال النشأة والتأسيس، بالإضافة الى جملة المبادئ التي تبناها الحزب، والأهداف الوطنية التي يسعى لتحقيقها.

أولاً: نشأة وتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان إيران في مدينة مهاباد كأول تنظيم سياسي كردي في 16 آب 1945م برئاسة "قاضي محمد ابن قاضي ميرزا علي، وبمساهمة ومساندة الأكراد العراقيين الذين لجأوا إلى كردستان إيران مع الملا "مصطفى البارزاني، بعد أن تم القضاء على انتفاضة عام 1945م، وكان لهم دور كبير في إعلان جمهورية مهاباد في 22 كانون الثاني عام 1946م، وأن فكرة تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق جاءت بطرح من الكرد العراقيين الموجودين في جمهورية مهاباد بتأسيس حزب جديد على غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، وبعد سلسلة من الاجتماعات، قررت اللجنة أن توفد (حمزة عبد الله) الى كردستان العراق، وقد خول السلطات الكاملة من (الملا مصطفى البارزاني) للتفاوض مع قيادات كل من حزب (شورش وروزكاري وهيووا) والفرع العراقي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.⁽⁴²⁾

وبالفعل تم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في بغداد في 16 آب 1946م، بعد أن دمجت الأحزاب الثلاثة (شورش، روزكاري، هيووا)، وقد تم في المؤتمر مناقشة المنهاج والنظام الداخلي للحزب، وانتخاب اللجنة المركزية للحزب التي ضمنت 15 عضواً، مع انتخاب مصطفى البارزاني رئيساً للحزب غيابياً، كما اتخذ الحزب قراره بإصدار صحيفة شهرية سرية باسم روزكاري (التحرير)، وأعطى الحزب اسماً كردياً (بارتي ديموكراتي كورد- عراق)⁽⁴³⁾، وأكد البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني على الأهداف القومية للشعب الكردي ورغبته في العيش في اتحاد عراقي يتحقق من خلال الإرادة الحرة للأكراد، لا عن طريق الضم القسري الذي فرضه الاستعمار البريطاني، وجاء في منهاجه أن الحزب يناضل من أجل استكمال البناء الديمقراطي والاشتراكي لقطرنا العراقي ومن أجل تطوير الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، ويؤكد على أن الطريق الأمثل والاختيار السليم للنضال هو طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق ضد الاستعمار والرجعية وتنقيف الجماهير الكردية بهذا المفهوم الثوري.⁽⁴⁴⁾

وبعد انقلاب 14 تموز 1958م، أصدر عبد الكريم قاسم قراراً بالعفو عن الأكراد الذين صدرت بحقهم أحكام سياسية في العهد الملكي، وسمح لهم بالعودة الى العراق وشمل العفو (مصطفى البارزاني) وهكذا بدأ الحزب يعمل بحرية، وعقد مؤتمره الرابع ببغداد بتاريخ 7 تشرين الأول 1959م، بحضور البارزاني وقد تم في المؤتمر اتخاذ قرارات عدة، ومن بين هذه القرارات التي اتخذت في المؤتمر الرابع، طرد "حمزة عبد الله" وأعضاء المكتب السياسي الموالين للحزب الشيوعي وبذلك تم تصفية الجناح الماركسي في الحزب، وتم تعديل اسم الحزب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، تعديل عبارة استرشاد الحزب بالأفكار الماركسية اللينينية الى عبارة الانتفاع بالأفكار الماركسية اللينينية، وانتخاب "الملا مصطفى البارزاني" مجدداً بالإجماع رئيساً للحزب.⁽⁴⁵⁾

وبعد عام 1975م سيطر أبناء "مصطفى البارزاني" على قيادة الحزب، وأصبح "مسعود البارزاني"، رئيساً للحزب، وظل دور الحزب ضئيلاً في الساحة السياسية حتى عام 1991م، حيث أغتتم

الأكراد فرصة إعلان التحالف الغربي عن منطقة حظر الطيران التي أصبحت ملاذاً للأكراد، فأشترك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات التي نظمت في كردستان العراق عام 1992م، وحاز على (50%) من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية، بينما حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على نسبة (50%) الأخرى، لكن سرعان ما بدأ التوتر يظهر على علاقتهما الذي أستم من عام 1994م حتى عقد اتفاقية سلام بينهما في واشنطن عام 1998م، التي تم بموجبها اقتسام مناطق النفوذ بينهما، حيث احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بمجمل محافظتي أربيل ودهوك، بينما احتفظ حزب الاتحاد الوطني بمحافظة السليمانية. (46)

ثانياً: الهيكل التنظيمي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويتألف الهيكل التنظيمي لحزب الديمقراطي الكردستاني من أربع هيئات هي (اللجنة المركزية) والتي تمثل أعلى هيئة تنفيذية، ومن واجباتها انتخاب أعضاء المكتب السياسي وحجب الثقة عنهم وتكون قراراتها ملزمة لجميع الهيئات الحزبية، (المكتب السياسي) الذي يساعد أعضاؤه رئيس الحزب كل بحسب اختصاصه، ويعمل على التنسيق بين الهيئات الحزبية، و(نائب الرئيس) الذي يقوم بالمهام التي يوكلها إليه الرئيس، كما يشترك في اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي، و(رئيس الحزب) الذي يرأس بالإضافة إلى الحزب، واللجنة المركزية ومكتبه السياسي، وله الحق في توجيه الدعوة إلى عقد المؤتمر، وتكون جميع الإرشادات والتوجيهات والمراسلات الحديثة الهامة بموافقة وتوقيعه، وهو قائد الجيش الكردستاني ويرتبط برئيس الحزب كل من المكاتب الآتية (مكتب الرئيس، مؤسسة الحماية العامة، مكتب الشؤون الاجتماعية العامة). (47)

وبناءً على طلب من الهيئة التأسيسية، أجازت وزارة الداخلية العراقية الحزب في 9 كانون الثاني 1960م، أصدر الحزب جريدة (خه بات) لتكون ناطقة عنه وحدد أهدافه بالآتي. (48)

1- أن يناضل الحزب من أجل صيانة الجمهورية العراقية الديمقراطية وتوطيدها، وممارسة أقصى الحزم والشدة ضد أعداء الجمهورية وتقوية القدرة الدفاعية للقوات المسلحة الوطنية لحماية مكاسب الشعب، والنضال من أجل صيانة السلام والسير على هدى ميثاق الأمم المتحدة.

2- النضال من أجل تعزيز علاقات الأخوة والصدقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الأقليات القومية الأشوريين والتركمانيين والأرمن وغيرهم وتعزيز الوحدة الوطنية، والعمل على توسيع قاعدة الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية ومحاربة الانفصالية.

المطلب الثاني: حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

يعتبر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني واحد من الأحزاب القومية العراقية تأسس في منتصف السبعينات، وهو من الأحزاب التي أسست ونشأت بعد خلافات لاحقت الحركة الكردية وانتهت بانتهائها، ليأتي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني كرد فعل لهذا لانهايار وسنتطرق من خلال هذا المطلب لنشأة وتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني في 1975/5/22م وتعود فكرة تأسيسه إلى "جلال الطالباني" الذي نجح في تأسيس الاتحاد والذي أريد منه أن يكون على شكل جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب والتيارات التقدمية المختلفة في المجتمع الكردي، ويجمع كل المناضلين في كردستان وجعل من سوريا مقراً له، وقد ضمت الهيئة التأسيسية كل من "جلال طالباني"، "فؤاد معصوم"، "عادل مراد"، و"عبد الرزاق الفيلي"، لقد تبنى الحزب أفكاراً ماركسية نتيجة انتشار الأفكار اليسارية في تلك الحقبة والتي لها آثار

إيجابية في نشأة الحزب، إلا أن الحزب تحول من فكره الماركسي هذا إلى الاشتراكية الديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة.⁽⁴⁹⁾ ولقد تشكل الاتحاد الوطني الكردستاني من ائتلاف ثلاثة تنظيمات هي عصبة كردستان وعلى رأسها "نوشيروان مصطفى"، والحركة الاشتراكية الكردستانية التي تضم مجموعة من الكوادر القيادية التي عملت سابقاً بالحزب الديمقراطي الكردستاني، والخط العام للاتحاد أو ما سمي بالخط العريض ويمثله "جلال الطالباني" و"فؤاد معصوم"، لينتخب "جلال الطالباني" أميناً عاماً للاتحاد و"نوشيروان مصطفى" نائباً له.⁽⁵⁰⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

ويتكون هيكل الاتحاد الوطني الكردستاني من عدة هيئات هي:⁽⁵¹⁾

- 1- **المؤتمر:** وهو أعلى سلطة، يعقد كل سنتين ويقر المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد وينتخب الأمين العام.
- 2- **المكتب السياسي:** وينتخب من اللجنة القيادية ومن مهماته الإشراف على جميع أعمال مكاتب الاتحاد الوطني من الناحية السياسية والعسكرية والجمهورية والتنظيمية.
- 3- **اللجنة القيادية:** وهي أعلى سلطة للاتحاد بين مؤتمريين، وتقوم اللجنة بتحديد زمان ومكان عقد المؤتمر العام وتحديد نسبة التمثيل، كما أنها تعين مسؤولي جميع مكاتب الاتحاد.
- 4- **مكتب التنظيم:** وهو هيئة قيادية تدير جميع تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني ويتألف هذا المكتب من عدة أقسام هي (التنظيم، المتابعة، التثقيف، المالية والإدارة، الإحصاء) وهو مسؤول أمام المكتب السياسي واللجنة القيادية.
- 5- **مركز التنظيم:** الذي يقود اللجان التنظيمية للاتحاد الوطني وهو مسؤول أمام مكتب التنظيم، ويتكون من مسؤول المركز ونائبين ومن (5-7) أعضاء عاملين لتولي مسؤوليات الأقسام التالية (التنظيم، المراقبة، الأعلام والثقافة، العلاقات، المالية والإدارة، والإحصاء)، ويتشكل حسب الظروف السياسية والكثافة السكانية.
- 6- **لجنة التنظيم:** وهي عبارة عن جميع القطاعات التنظيمية في حدودها على أساس الرقعة الجغرافية وتتكون من خمس قطاعات في أقل تقدير.
- 7- **قاطع التنظيم:** الذي يشرف على الفرق التنظيمية في حدود نشاطه ويتكون من ثلاث فرق في الأقل.
- 8- **الفرقة:** التي شيدت على الخلايا في حدود نشاطها.
9. **الخلية:** وهي أول حلقة تنظيمية وهيئة مباشرة للاتحاد الوطني بين صفوف الجماهير، التي تقوم بنشر آراء وأفكار وسياسة الاتحاد بين الجماهير والدفاع عنها وقيادة الجماهير وتقوم بجمع التبرعات. وكذلك تم إلحاق المجلس المركزي بالهيئات التنظيمية الذي يأخذ على عاتقه مراقبة أعمال هيئات الحزب وتقييمها والتحقق من الشكاوي المرفوعة ضد عضو أحد المؤسسات التابعة للحزب، أما المكاتب التابعة للحزب فهي (مكتب المالية والإدارة العامة، مكتب العلاقات الوطنية، مكتب الأعلام، مكتب المنظمات الديمقراطية، مكتب العلاقات الخارجية، مكتب حقوق الإنسان والمكتب الاجتماعي).⁽⁵²⁾

المطلب الثالث: حزب الجبهة العراقية التركمانية.

تعتبر الجبهة العراقية التركمانية من الحركات السياسية التي تؤمن بالدين الإسلامي وتتبعه، حيث تتبنى هذه الجبهة كل ما يخص الشعب التركماني وتعمل من أجل المرافعة لأجله والدفاع عن كل حقوقه السياسية

والاجتماعية وغيرها، كما تتبنى مجموعة من المبادئ تسعى لتحقيقها، من بينها العمل على تحقيق نظام ديمقراطي، كما تعتبر الجبهة التركمانية الشعب التركماني محور كامل الأهداف المسطرة.

أولاً: نشأة وتأسيس حزب الجبهة العراقية التركمانية.

هي حركة سياسية تأسست في عام 1995 والتي تسعى لتمثيل الشعب التركماني في العراق، منذ سقوط النظام السابق في عام 2003، وأن جبهة تركمان العراق تتواجد في كركوك ومناطق أخرى من كردستان العراق، وأطلقت جبهة تركمان العراق على تلك المنطقة اسم تركمن إيلي (تعني حرفياً "أرض التركمان") كوطن لتركمان العراق، ومن ضمن المحافظات التي تقع في حدود تركمان إيلي كركوك وتلعفر وأربيل ومندلي والموصل وطوزخورماتو، والجبهة التركمانية العراقية عبارة عن ائتلاف من أحزاب سياسية (53)، وتتكون من الحزب الوطني التركماني العراقي، وحزب تركمن إيلي، وحزب التركمان الإقليمي، وحركة التركمان المستقلة، وحزب حقوق التركمان العراقيين، والحركة الإسلامية التركمانية العراقية.

ثانياً: أهداف الجبهة العراقية

وتعمل الجبهة لتحقيق جملة أهداف إستراتيجية هي: (54)

- 1- النضال من أجل قيام نظام حكم ديمقراطي تعددي دستوري موحد .
- 2- المضي قدماً من أجل حصول التركمان على حقوقهم المشروعة السياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية ولا ترضى بمصادرتها بأي شكل من الأشكال وتحت أية ذريعة من الذرائع.
- 3- تطالب بالمساواة وتحقيق العدالة بين مكونات الشعب العراقي بعيداً عن اللغة والعرق والطائفية والجنس والمذهب وتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 م.
- 4- التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً والنضال من أجلها الى يوم يبعثون، ونبذ كل أساليب العنف والإرهاب والتعصب العرقي والطائفي، وبناء اقتصاد وطني متين وتبني سياسة اقتصاد السوق الحر وبناء علاقات دولية متوازنة وترسيخ السيادة الكاملة وعدم التدخل في شؤون دول الجوار.
- 5- كما عملت الجبهة على المطالبة بحقوق التركمان والحفاظ على الثوابت الوطنية والعمل على وجود الصوت التركماني، من جهة أخرى طالبت الجبهة بضرورة توفير فرص العمل للخريجين التركمان وبما يليق بمكانتهم الثقافية والعلمية.

شهدت الدولة العراقية بعد التغيير السياسي نشاط لعدة أحزاب سياسية ذات التوجه القومي عربية وكردية وتركمانية ورغم تصنيفها الواحد وانتمائها لنفس التوجه إلا أنها تتفاوت وتتباين وتختلف في مدى تأثيرها والدور الذي تلعبه على الصعيد السياسي، وهذا ما لمسناه من خلال نشاطها للأحزاب العربية القومية ذات تأثير ضعيف على الساحة السياسية، أما الأحزاب القومية التركمانية فهي مشتتة بين القوميتين العربية والكردية، وبين الطائفتين (الشبيعة والسنة)، أما الأحزاب القومية الكردية فهي تمثل قوة مؤثرة بحسب لها حساب في المعادلة السياسية العراقية، وقد كان تأثيرها السياسي واضحاً من ناحية النسبة التي حصلت عليها في البرلمان، بالإضافة الى دورها في توجيه كتابة الدستور ومشاركتها في الحكومة والوزارات السيادية التي حصلت عليها.

الخاتمة

نستنتج من خلال هذا الفصل أن التغيير الذي حدث على مستوى النظام السياسي العراقي في عام 2003 ساهم وبشكل كبير في بروز عدد كبير من الأحزاب السياسية الى الساحة السياسية العراقية، وانتقلت الدولة العراقية من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية، وظهر الى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير

من الأحزاب والحركات الجديدة، وتعتبر التعددية الحزبية أهم مرتكزات العملية الديمقراطية وأهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية لأنها الآلية الوحيدة التي تفتح المجال أمام وجود تعددية تتيح فرصة المنافسة على السلطة لمجموعة من الأحزاب والوصول إليها بطرق سلمية وديمقراطية، إلا أن هذا وحده غير كاف إلا إذا تماشى والديمقراطية وتجسيدها الفعلي على أرض الواقع وذلك من خلال توفير القدر الكافي من الحرية التي تتحرك بموجبه تلك الأحزاب مع وجود قواعد تنظم عمل تلك الأحزاب.

وعليه فإن المطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير في العراق لم تأتي من العدم ولكن جاءت كرد فعل لما عاشته الأحزاب السياسية من ضغوطات واحتكار العمل السياسي في يد الحزب الحاكم، وكان ذلك في حقبة نظام "صدام حسين" الذي كرس مبدأ الديكتاتورية ومصادرة الحقوق والحريات، ومنع تكوين أي حزب وتقييد عملها واعتقال كوادرها في حالة وجودها، هذه الإجراءات التعسفية أدت بالأحزاب ومن مختلف الطوائف والقوميات إلى ممارسة دور المعارضة لسياسات النظام وبعد التغيير السياسي عام 2003م الذي أدى إلى نهاية حقبة "صدام حسين"، ظهرت على الساحة السياسية الى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب والحركات الجديدة، وبمختلف التوجهات الدينية والقومية والعلمانية، مما أدى إلى انشقاقات في تلك الأحزاب سواء كانت تلك الانشقاقات شخصية أو فكرية أو سياسية.

وعليه فإن الانفجار الحزبي الذي حدث سنة 2003م، بعد سقوط النظام الديكتاتوري كان له اثر كبير على الممارسات الديمقراطية داخل الدولة العراقية حيث فتح المجال أمام الكثير من الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها منها الدينية الإسلامية والأحزاب العلمانية والأحزاب القومية، حيث قامت هذه الأحزاب وعلى اختلاف بتبني مجموعة من الأهداف والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، كما عملت على تمثيل منتخبها والعمل على تحقيق تطلعاتهم، ورغم اختلاف هذه الأحزاب ومبادئها وبرامجها إلا أنها اجتمعت على مبدأ الديمقراطية كمبدأ ضروري للنظام السياسي العراقي وذلك لكونه النظام الوحيد الذي يضمن تجسيد العدالة الاجتماعية بعيدا عن التسلط والديكتاتورية التي عان منها العراقيون لمدة طويلة جعلت منهم يفقدون الثقة بالنظام الحاكم وينطلقون في رحلة البحث عن البديل وربما يجد العراقيون ملاذهم في هذه الأحزاب.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المؤلفات

ثانيا : الرسائل والاطاريح والبحوث العلمية

- (1) صلاح خرسان، مصدر سبق ذكره، ص 64.
- (2) القرآن الكريم،سورة النحل، الآية (125).
- (3) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية (108).
- (4) حزب الدعوة الإسلامية ، تعريف بحزب الدعوة الإسلامية ، منهجنا أهدافنا رؤية مستقبلية، دار البيان للنشر والتوزيع، بغداد، 2003 ، ص 14.
- (5) حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة، مؤسسة دار السلام، لندن، الطبعة الثانية، 1999، ص 120.
- (6) نوري عبدالحميد العاني وآخرون، تأريخ الوزارات العراقية من العهد الجمهوري (1958 - 1968)، الجزء الثاني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2007، ص 59.
- (7) للمزيد ينظر إلى كاظم أحمد المشايخي، تأريخ نشأة الحزب الإسلامي العراقي، دار رقيم، بغداد، 2005، ص 14 - 20.
- (8) محسن عبد الحميد، الحزب الإسلامي العراقي، مرحلة التأسيس (1960)، دار النور للطباعة، بغداد، 2003، ص 9.
- (9) مها جابر سلمان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص68.

- (10) شمران العجيلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى، 2000، ص103.
- (11) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص60.
- (12) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص62.
- (13) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص63.
- (14) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تعريف موجز: النظرية- الخصائص- الانجازات، المكتب السياسي، مطبعة الوفاء، بغداد، الطبعة الثانية، 2004م، ص13-14.
- (15) نقلاً عن سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص66.
- (16) نقلاً عن مها جابر سلمان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص71.
- (17) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص30-31.
- (18) رشيد الخيون، مصدر سبق ذكره، ص148.
- (19) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص71.
- (20) للمزيد ينظر إلى كل من عبد العظيم جبر حافظ، الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية (دراسة نقدية) (حزب الفضيلة الإسلامي) (أنموذجاً)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد30، 2010، ص26-28.
- أنظر كذلك سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص78.
- (21) محمد اليعقوبي، الأسس النظرية لحزب الفضيلة الإسلامي، نشرة داخلية، المكتب الإسلامي 2004/3/5.
- (22) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص31.
- (23) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص80.
- (24) حزب الفضيلة الإسلامي، البرنامج السياسي- الانتخابي، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2005، ص4-5.
- (25) المصدر نفسه، ص30.
- (26) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص81.
- (27) ينظر إلى كل من صلاح الخزان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) 1920م-1990م، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، 2001، ص20-21.
- أنظر كذلك: حنا بطاطو، الحزب الشيوعي، (الكتاب الثاني)، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1996، ص81-82.
- (28) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص104.
- (29) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص106.
- (30) الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي، منشورات طريق الشعب، 2001، ص7-18.
- (31) نقلاً عن عمار الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص11.
- (32) فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكرة الأحزاب العراقية المعاصرة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013، ص266-267.
- (33) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص111.
- (34) مها جابر سلمان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص78.
- (35) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص115.
- (36) حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق حركة الوفاق الوطني، بغداد، الطبعة الثالثة، 2003، ص95-96.
- (37) ينظر علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، 2003، ص273-274.
- (38) حلف الإقليم الرابع، بسلسلة رؤى وأفكار المؤتمر الوطني العراقي (الحلقة الرابعة)، إصدار مكتب الأشرف، بغداد، 2008م، ص76.
- (39) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص117-118.
- (40) المؤتمر الوطني العراقي يعلن انضمامه الرسمي "العراقيون"، في الموقع:
- (41) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص103.

- (42) كافي سلمان مراد الجادري، الجمعيات والأحزاب الكردية في العراق 1921-1947 دراسة تاريخية سياسية، مجلة الأستاذ، كلية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، العدد 221، 2017، ص50-51.
- (43) أركان حمة أمين الزرداوي، نشأ وتطور الجمعيات والأحزاب والتيارات الكردية في العراق، دارجيا، بغداد، الطبعة الأولى، 2009م، ص52-53.
- (44) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958م-1970م، دار الحكمة، لندن، 1990م، ص24 - 25.
- (45) للمزيد ينظر ميفان عارف بادي، الحركة القومية الكردية التحريرية في كردستان العراق 1958م-1963م، دارسبيديز، اربيل، 2005م، ص57-66.
- (46) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص90.
- (47) ينظر إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني، منشورات الحزب، مطبعة زنكنة، اربيل، 1999م، ص47-54.
- (48) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص88.
- (49) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 57، بغداد، 2004، ص118.
- (50) أبو بكر خوشنلو، صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني، مطبعة خاك، السليمانية، 2004، ص50.
- (51) ينظر إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني، مصدر سبق ذكره، ص8-25.
- (52) سينا علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص98.
- (53) Raber Tal'at Jawhar, The Iraqi Turkmen Front,
- (54) ميزوتاميا، الجبهة التركمانية العراقية، مجلة ميزوتاميا بلاد النهرين، مركز دراسات الأمة العراقية، العدد 10، على

